الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 02 – علي لونيسي

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

الشهيد طالب عبد الرحمان

قسم علوم الاقتصادية

ملخص مقياس: التحليل المالي
محاضرات و أعمال موجهة

موجه لطلبة سنة الثالثة ليسانس

تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

من إعداد:

أستاذة ا لمحاضرة:د معزوز نشيدة

أستاذ الأعمال الموجهة:د شريف محمد

السنة الجامعية: 2022/2021

مقدمة:

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي، أو أي طرف آخر له مصلحة. ولا تقتصر أهمية التحليل المالي على إدارة الشركة وحدها، بل تتعدى ذلك إلى مساهميها ودائنيها، لما لهم من مصالح تتطلب الحصول على أدق المعلومات عن الشركة ومدى سلامة مركزها المالي. الأمر الذي لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال استعمال أدوات تحليلية مناسبة من قبل محللين قادرين على التعامل مع المعلومات المتاحة، ومدى ترابطها، والأهمية النسبية لكل بند من بنودها.

الفصل الأول:مدخل للتحليل المالي

1-تعريف التحليل المالي:

-هو عملية تشخيص للوضع المالي للشركة من حيث التوازن المالي .

-هو عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية والتاريخية إلي أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار

-دراسة القوائم المالية باستخدام أساليب رياضية وإحصائية بغرض إظهار الارتباطات التي تربط عناصرها ، والتغيرات التي تطرأ علي هذه العناصر خلال فترة أو عدة فترات زمنية ، وأثر هذه التغيرات علي الهيكل المالي للمشروع لمساعدة الأطراف المستفيدة في عدة نواحي.

2-أهداف التحليل المالي

يسعى التحليل الماليّ بصفته من الوسائل المهمة لكافة أنواع المنشآت إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، ومن أهمّها:

-تحديد المركز الماليّ الخاص بالمنشأة.

-المُقارنة بين الوضع الماليّ الخاص بالمنشأة مع وضع المؤسّسات التي تعمل بالقطاع نفسه .

-المُشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمال؛ من خلال تحقيق أعلى العوائد وأقلّ التكاليف .

-استخدام سياسات ماليّة مُقترحة؛ من أجل تغيير الحالة الماليّة للمنشأة و المساهمة في توجيه الأفراد من المستثمرين للمشاركة بالاستثمار في كافة المجالات الاستثماريّة .

-متابعة الأخطار الماليّة التي قد تواجه المنشأة؛ بسبب السياسة المستخدمة في التمويل و معرفة مُعدّل نجاح المنشأة في تحقيق الأهداف والأرباح الخاصة بها.

3-أدوات التحليل المالي من أهمّ هذه الأدوات:

- تحليل الهيكل الماليّ: هو ضمان وجود تمويل للحاجات دون حدوث تأثيرات في التوازن الماليّ، و المردوديّة الماليّة؛ من خلال الاعتماد على تطبيق مبدأ السيولة والاستحقاق، أو الفصل بين النشاطات الخاصة بالتحليل .

–تقييم النشاط والنتائج: هو الاهتمام بطريقة تحقيق المنشآت للنتائج، والحُكم على مدى قدرة نشاطاتها في الوصول للأرباح؛ عن طريق استخدام أرصدة التسيير الوسيطة، وهي أرصدة تظهر المراحل التي تُشكّل الأسباب والنتائج؛ ممّا يُساهم باتخاذ القرارات الصحيحة.

–تقييم المردوديّة: هي المقارنة بين النتائج المُحققة والطُرق المستخدمة في تحقيقها، وتُصنَّف بأنّها المؤشرات الأكثر موضوعيّة في عملية التقييم الخاصة بالأداء، وتُستخدم لاتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل.

–تحليل التدفقات النقديّة: هو من أكثر أدوات التحليل تطوراً؛ حيث يُستخدم في التحليل الماليّ المتوازن، ويهتمّ بمتابعة أسباب الفائض أو العجز الماليّ في الخزينة، كما يحتوي على مؤشرات تُستخدم في عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية.

4–أهمية التحليل المالي

إنّ استخدام التحليل الماليّ بالمنشآت يُشكّل أهمية كبيرة لبيئة العمل فيها، وتُلخص هذه الأهمية وفقاً للنقاط الآتية:

– مساعدة الإدارة على وضع الأهداف؛ ممّا يساهم في إعداد الخُطط المناسبة لتنفيذ النشاط الاقتصاديّ .–دعم الإدارة في تصحيح الأخطاء أثناء حدوثها؛ من خلال تزويدها بالوسائل التصحيحيّة المناسبة .

–اكتشاف فرص جديدة للاستثمار .

–يُعدّ هذا التحليل أداةً تساعد على دعم فعالية التدقيق .

–المساهمة في تشخيص الوضع الماليّ الخاص بالمنشأة و معرفة مدى قدرة المنشأة في الحصول على القروض وسداد قيمتها .

5–أنواع التحليل المالي

تُوجد أنواع مُتعددة للتحليل الماليّ، وتُصنف وفقاً للأُسس الآتية:

–الجهة المُنفِّذة للتحليل الماليّ، وتشمل نوعين هما :

التحليل الداخليّ: هو التحليل الماليّ الذي يُنفذ من خلال قسم أو موظف يتبع للهيكل التنظيميّ في المؤسسة، مثل قسم المُحاسبة، والإدارة الماليّة .

التحليل الخارجيّ: هو التحليل الماليّ الذي تُنفّذه جهة خارج المُنشأة، ويُساهم في خدمة الجهات الخارجيّة، والسعي إلى تحقيق الأهداف الخاصة بها، ومن الأمثلة عليها الغُرف التجاريّة والصناعيّة والمصارف .

الأسلوب المُستخدم في التحليل الماليّ، ويُقسم إلى عدّة أنواع؛ ومنها التحليل بالمقارنات، والتحليل بواسطة الطُرق الرياضيّة، والتحليل بالاعتماد على الأرقام القياسيّة

.التحليل الماليّ وفقاً لعلاقته مع الزمن، ويشمل نوعين هما :

التحليل الرأسيّ: هو التحليل الذي يُستخدم لتحليل القوائم الماليّة بشكل منفصل؛ حيث تُحلل كلّ قائمة بشكل مستقل عن القوائم الأخرى، ويُطبق هذا التحليل بطريقة رأسيّة لعناصر القائمة، فيُنسب كلّ عنصر إلى القيمة الإجماليّة لعناصرها، ومن ثمّ يُضاف إلى إجمالي مجموعة جُزئيّة؛ أيّ تدرس العلاقات بين كافة العناصر على أساس كُليّ، وضمن تاريخ مُحدد يوصف بأنّه ساكن أو ثابت، ويوصف هذا التحليل بأنّه توزيع نسبيّ

.التحليل الأفقيّ: هو التحليل الذي يدرس سلوك كلّ عنصر من العناصر الخاصة بالقوائم الماليّة أثناء مرور الوقت؛ حيث تتبع حركة كلّ عنصر نقصاً أو زيادة مع مرور الزمن، ويُعدّ هذا التحليل ديناميكيّاً؛ بسبب قدرته على توضيح التغيرات التي تحدث خلال فترة طويلة من الزمن .

6-المنهجية العلمية للتحليل المالي

يتطلب التحليل المالي منهجية علمية ، ويستند إلى مجموعة من المقومات والمبادئ التي يعتمد عليها لتحقيق أهدافه علي النحو التالي:

1-التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي : وتتفاوت الأهداف من فئة إلي أخري وبصفة عامة يمكن تحديد الهدف علي ضوء الموضوع أو المشكلة الموجودة لدي المنشأة.

2-تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل المالي : وتوفير بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها لسنوات متتالية ، حيث أن القوائم المالية لسنة واحدة قد لا تكون كافية للحصول منها علي المعلومات التي يستطيع المحلل من خلالها الحكم علي قدراتها وإمكانيات العميل.

3-تحديد المعلومات التي يحتاج إليها المحلل للوصول إلي أهدافه:- ويمكن للمحلل الحصول عليها من القوائم المالية للشركة المنشورة وغير المنشورة، وتقرير مراقب الحسابات وتقارير مجلس الإدارة، والمعلومات من الصحف الاقتصادية أو المكاتب الاستشارية. وربما يحتاج المحلل المالي في هذه المرحلة إعادة تبويب القوائم المالية بما يتناسب مع خطة التحليل المستهدفة.

4-اختيار أسلوب وإدارة التحليل المناسبة للمشكلة موضوع الدراسة : بحيث يبدأ المحلل المالي فورا بعد حصوله علي المعلومات المناسبة والكافية لعملية التحليل في تحديد أداة التحليل المالي لاستخراج المعلومات ، سواء كانت تحليل مؤشرات أو تحليل باستخدام النسب أو تحليل مقارن.

5-اختيار المعيار المناسب من معايير التحليل المالي لاستخدامه في قياس النتائج : سواء كان معيار مطلق متعارف عليه في مجال التحليل المالي فمثلا قياس السيولة يكون بمتوسط لنسبة التداول بقيمة 1،2 أو معيار نشاط خاص ودراسة مؤشراته مقارنتها بنتائج التحليل ، أو معيار اتجاهي بمقارنه حركه أداة التحليل خلال الفترة الزمنية ، أو معيار مستهدف من خلال تحديد نسب معينه للوصول إليها.

6-تحديد درجة الانحراف عن المعيار المستخدم في القياس : بمعني تحديد الفروقات التي تظهر بين النتائج الفعلية والمعيار الذي اختاره المحلل، وهو ما يمثل استعمال المعلومات التي توفرت لدي المحلل لاتخاذ القرارات المناسبة نحو قيمة الانحراف ومعناه ودرجة خطورتها.

7-دراسة وتحليل أسباب الانحراف : وهي المرحلة التي أرى أنها أهم مراحل التحليل وتطلب الفهم العميق لنتائج التحليل المالي بتمعن ودون أي تحيز وبمراعاة كاملة لعلاقات الأرقام ومعانيها.

8-وضع التوصيات اللازمة في التقرير الذي يعد من قبل المحلل في نهاية عملية التحليل المالي : وهي المرحلة الختامية المكملة للتحليل المالي من خلال صياغة تقرير بتحليل النتائج ووضع التوصيات استنادا إليها والي خبرة المحلل المالي في قطاع نشاط الشركة.

7-الجهات المستفيدة من التحليل المالي :

نظرا للأهمية البالغة التي يتميز بها التحليل المالي،أدى هذا إلى تعدد الجهات المستفيدة منه و يمكن عرضها كالتالي :

* إدارة المؤسسة: تستفيد من التحليل المالي في المجالات التالية:

1- مدى نجاح المؤسسة في تحقيق السيولة .

2- مدى نجاح المؤسسة في تحقيق الربحية .

3- معرفة الوضعية المالية للمؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات المنافسة .

4- تقييم منجزات المؤسسة في مجال التسويق و البيع و الإنتاج.

5- التنبؤ بالمستقبل .

6- المساعدة بالرقابة المالية .

* الدائنون: تستفيد هذه الجهات من التحليل المالي في معرفة الوضع الائتماني للمؤسسة و هيكل تمويلها و الدرجة السيولة لديها ومدى قدرتها على السداد في المدى الطويل و القصير،و درجة ربحية المؤسسة .

* المستثمرون : يستفيدون من التحليل المالي في معرفة القوة الإدارية للمؤسسة،و نصيب جملة الأسهم في المؤسسة من الأرباح،و سياستها في توزيع الأرباح و مدى استقرار الإرباح من سنة إلى أخرى و نسب النمو و التوسع في المؤسسة .

* بيوت الخبرة المالية : تستفيد من التحليل المالي من خلال معرفة معلومات عن المؤسسة و مدى مساهمتها في الاقتصاد المحلي .

الفصل الثاني :الميزانية المالية

1-الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

يقوم المحلل المالي بإجراء تعديلات على الميزانية المحاسبية للوصول إلى الميزانية المالية،وهذا بالاستناد إلى مبدأين : درجة سيولة الأصول و درجة استحقاقية الخصوم آخذين بعين الاعتبار المدة كمؤشر بين العناصر الثابتة و المتداولة القصيرة و الطويلة الأجل.

1-1-تعديل عناصر الأصول

يمثل جانب الأصول مختلف الاستعمالات الاقتصادية التي اهتلكتها المؤسسة وترتب حسب درجة السيولة المتزايدة و السنوية ،وحسب هذا التقسيم فان الأصول تحتوي على قسمين أساسيين هما [1]:

* أعلى الميزانية: تشمل العناصر التي تستعملها المؤسسة لأكثر من دورة استغلالية.

* أسفل الميزانية : تشمل العناصر التي تستعملها المؤسسة في الدورة الاستغلالية .

إذا التعديلات التي تظهر على مختلف عناصر الأصول هي كما يلي :

1- الاستثمارات : تظهر في المجموعة الثانية وتشمل مجموع الممتلكات التي تساهم في النشاط الاستغلالي للمؤسسة ماعدا ح/20 المصاريف الإعدادية ، التي تمثل المصاريف القانونية و مصاريف التكوين ،فهذه النفقات تسبق النشاط العادي للمؤسسة ،لذا فهي لا تمثل الموجودات المالية أو المعنوية بل تعد استثمارات وهمية لأنها لا تعبر عن القيمة المالية لحقيقة المؤسسة لذا حذفت من الميزانية المالية ،وتضم الاستثمارات في الأصول الثابتة .

2- المخزونات : تعتبر المخزونات أساس النشاط الاستغلالي للمؤسسة ،فهذه الأخيرة تقوم بتحديد المخزونات و تصنيفها ، وذلك بتحديد مخزون الأمان أو العمل ،الذي يعبر عن الحد الأدنى من المخزونات الذي يضمن استمرار النشاط العادي للمؤسسة و الذي يبقى في حوزتها إلى عدة سنوات ،و حسب هذه الطريقة فان المؤسسة تجمد جزء من المواد الأولية التي بحوزتها لمواجهة التغيرات التي تحدث في الإنتاج بسبب تأخير أو زيادة في الطلبيات ،أما بالنسبة إنتاج تام فيخصص له جزء من الأموال المستغلة في دورة الاستغلال ، لذا تضم هذه المخزونات إلى الأصول الثابتة و الباقي مع الأصول المتداولة .

3- الحقوق : تمثل المجموعة الرابعة لممتلكات المؤسسة فالتغيرات التي تطرأ تكون متمثلة في :

* سندات المساهمة :تبقى لديها لمدة تفوق السنة لذا تضم إلى القيم الثابتة .

* كفالات : تعبر الكفالة على أنها ضمانا مقدما من طرف المؤسسة للغير ، و المدة تفوق السنة لذا تضم إلى القيم الثابتة .

* ديون مشكوك فيها : أن الديون المشكوك فيها ناتجة عن عدم دفع بعض الزبائن لمستحقاتهم في الآجال المحددة ،مما يجعل عملية تحصيلها تفوق السنة و بالتالي تضم إلى الاستثمارات مع تحديد مؤونة لها .

* مبالغ محجوزة لدى البنك: هي عبارة عن أرصدة و مبالغ تملكها المؤسسة إلا أنها مجمدة لدى البنك فتضم إلى القيم الثابتة.

كما يظهر عند مختلف عناصر الأصول اختلاف بين قيمتها الدفترية أي مبدأ التكلفة التاريخية و قيمتها السوقية التي تظهر بها في الوقت الحالي مما يؤدي إلى ظهور فرق إعادة التقدير او التقييم و ذلك بالزيادة أو بالنقصان في عناصر الأصول عبر الزمن بالنسبة لقيمتها التاريخية .

يقوم المحلل بإجراء تعديلات و فق المعطيات الموجودة، وهو الأساس في عملية الانتقال و ذلك بضم عناصر من المجموعة الثالثة و المجموعة الرابعة إلى القيم الثابتة يبرز لنا في الأخير عدة كتل مالية.

الأصول الثابتة المعدلة: تشمل على النفقات و المصاريف الأولية كما تحتل عناصر المجموعة الثانية مع إضافة سندات المساهمة و السندات أو القروض التي تفوق السنة بالإضافة إلى مخزون الأمان الخاص بالدورة الاستغلالية.

الأصول المتداولة المعدلة: تحتوي على ثلاثة قيم و هي:

* قيم الاستغلال: تحتوي على قيم الاستغلال المعدلة و على جميع انواع المخزون مع حذف مخزون الأمان.

* قيم قابلة للتحقيق : تشمل على عناصر المجموعة الرابعة باستثناء الكفالات المدفوعة ، سندات المساهمة و القيم المعدومة نهائيا التي تشمل خسارة المؤسسة .

* قيم جاهزة: حساب البنك و الصندوق و الحساب الجاري البريدي.

1-2-تعديل عناصر الخصوم

تضم الخصوم لعناصر المجموعة الأولى المتمثلة في الأموال الخاصة و عناصر المجموعة الخامسة و هي الديون ،مرتبة حسب مبدأ الاستحقاقية و السنوية و تتمثل في :

1- الأموال الدائمة : تضم كل الأموال التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لفترة تفوق السنة مهما كان مصدرها فهي تمثل مجموع العناصر و الموارد التي تعتبر هيكل خاص للمؤسسة و يعبر عنها برأس المال الخاص الجماعي ح/10 و ح/11 بالإضافة إلى ح/13 الاحتياطات ، ح/18 نتائج رهن التخصيص ،ح/19 مؤونة الأعباء والخسائر .

معالجة مؤونة الأعباء و الخسائر:

–في حالة التأكد من وقوع الخسائر أو تنفيذ الأعباء إذا كانت لأكثر من سنة تعتبر ديون طويلة الأجل ،أما إذا كانت لأقل من سنة فتعتبر ديون قصيرة الأجل.

– في حالة التأكد من عدم وقوع الخسائر او تنفيذ الأعباء ننزع قيمة الضريبة و التي تعتبر ديون قصيرة الأجل و الباقي تضاف إلى النتائج قيد التخصيص.

–في حالة الشك فتبقى على حالها في الأموال الخاصة.

2– الديون : وهي نوعان :

2–1– الديون الطويلة الأجل: هي الديون التي تفوق السنة لدى المؤسسة و المبدأ الأساسي المعمول به اعتبار ديون الاستثمارات ديون طويلة الأجل أما لديون الأخرى فتختلف باختلاف آجال استحقاقها.

2–2– الديون القصيرة الأجل: هي كل الديون التي لا تتجاوز سنة من تاريخ استحقاقها.

3– معالجة النتيجة : تخضع النتيجة للضريبة على الأرباح و التي يتم دفعها خلال ثلاثة أشهر على الأكثر ،و هي بمثابة الديون القصيرة الأجل ،أما الجزء الباقي من النتيجة إما يوزع على العمال في المدى القصير و الباقي يضم إلى الاحتياطات أو نتائج رهن التخصيص .

2–الميزانية المالية و الميزانية المالية المختصرة

2–1–الميزانية المالية :

تختلف أشكال الميزانية باختلاف حجم العناصر المكونة لها ،و هي مرتبة حسب درجة سيولة الأصول و استحقاقية الخصوم ، مع الأخذ بعين الاعتبار التجانس بين عناصر كل مجموعة ،فالمجاميع هي التي تستعمل كمعطيات في التحليل المالي ولهذا تظهر لنا الميزانية المالية على النحو التالي :

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة :		الأموال الدائمة :	
القيم الثابتة :		الأموال الخاصة :	
الاستثمارات		رأس مال الشركة	
قيم معنويـة		فرق إعادة التقدير	

قيم ثابتـة قيم ثابتة أخرى : مخزون الأمان سندات المساهمة كفالات مدفوعة		مؤونة الأعباء و الخسائر د.ط.م.أ : ديون الاستثمارات قروض مصرفية	
مجموع الأصول الثابتة		مجموع الأموال الدائمة	
الأصول المتداولة : قيم الاستغلال : بضائع مواد و لوازم منتجات (تامة و 1/2 تامة) قيم قابلة للتحقيق : تسبيقات زبائن أوراق قبض القيم الجاهزة : البنك الحساب الجاري الصندوق		د.ق.أ :	
مجموع الأصول المتداولة		مجموع د.ق.أ	
مجموع الأصول		مجموع الخصوم	

2-2-الميزانية المالية المختصرة : الميزانية المالية المختصرة هي الجدول الذي يظهرلنا المجاميع الكبرى للميزانية المالية حسب مبدأ استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول مع المراعاة في عملية التقسيم التجانس بين عناصر كل مجموعة، و تظهر الميزانية المالية المختصرة على النحو التالي:

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة : القيم الثابتة قيم ثابتة أخرى		الأموال الدائمة : الأموال الخاصة د.ط.م.أ	
مجموع الأصول الثابتة		مجموع الأموال الدائمة	
الأصول المتداولة : قيم الاستغلال قيم قابلة للتحقيق القيم الجاهزة		د.ق.أ : الديون القصيرة التسبيقات البنكية الجارية	
مجموع الأصول المتداولة		مجموع د.ق.أ	
مجموع الأصول		مجموع الخصوم	

1-التحليل بواسطة المؤشرات المالية

1-1-رأس المال العامل FR

1- تعريف : رأس المال العامل هو جزء من رؤوس الأموال التي تصلح لتمويل الاحتياجات ناقص عناصر الأصول الناتجة عن دورة الاستغلال ، و لتحقيق السير العادي لنشاط المؤسسة فعلى رؤوس الأموال أن تمول الأصول الثابتة و الأصول المتداولة. و يمكن حساب رأس المال العامل من جهتين للميزانية :

* من أعلى الميزانية : يمكن تعريفه بأنه الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة و يحسب بالطريقة التالية :

رأس المال العامل = أموال الدائمة – أصول الثابتة

* من أسفل الميزانية: يعرف على أنه ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون و يحسب كما يلي:

رأس المال العامل = أصول متداولة – د.ق.أ

2- أنواع أس المال العامل : يتضمن أربعة أنواع أساسية و هي :

1-2- رأس المال العامل الدائم أو الصافي: يحسب وفق القوانين التالية:

- أمـوال دائمــة – أصول ثابتة.
- أصول متداولـة – د.ق.أ.
- الأموال الخاصة + د.ط.أ.

التقسيم المالي لرأس المال العامل الدائم يمكن القيام به من خلال حسابنا لعلاقة رأس المال العامل الدائم من أسفل الميزانية لأنها أكثر دلالة على التوازن المالي و عليه تظهر ثلاثة فرضيات:

* أصول متداولة= د.ق.أ : و هو شكل التوازن المالي الأدنى ، يعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها ،و هذه الحالة صعبة التحقيق لعدم إمكانية تحقيق السيولة الكافية و الالتزامات لمدة طويلة .

* أصول متداولة > د.ق.أ ⟸ رأس المال العامل الدائم > 0 : و هذا يعني وجود فائض في السيولة في المدى القصير مما يعبر عن وفاء المؤسسة و قدرتها على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها كما تلجأ المؤسسة في هذه الحالة إلى مواجهة مشاكل غير متوقعة في حالة حدوثها بسبب الاضطرابات التي تحدث في دورة الاستغلال .

** أصول متداولة < د. ق. أ يستلزم رأس المال العامل الدائم < 0 : مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة تعرف صعوبات في الأجل القصير مما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير ، مما يتطلب منها القيام بإجراءات تصحيحية أو تعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي .

2-2- رأس المال العامل الإجمالي : يحسب كما يلي :

- مجموع الأصول المتداولة .
- مجموع الأصول – الأصول المتداولة .

الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، و يحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة.

2-3- رأس المال العامل الخاص : يحسب كما يلي :

- رأس المال العامل الدائم – القيم الثابتة.
- الأموال الخاصة – القيم الثابتة.
- أصول متداولة – مجموع الأصول.

إذا كان رأس المال العامل الخاص اكبر من الصفر يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة تغطي الأصول الثابتة، و العكس إذا كان أصغر من الصفر.

2-4- رأس المال العامل الأجنبي: و هو يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة و التي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها و يحسب بالعلاقة التالية:

- د.ق.أ + د.ط.أ
- رأس المال العامل الإجمالي – رأس المال العامل الخاص.
- مجموع الخصوم – الأموال الخاصة.

1-2-احتياج رأس المال العامل و الخزينة:

1- احتياج رأس المال العامل BFR; : يمكن تعريفه بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغطى من طرف الموارد الدورية ، كما يمكن القول بأن احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين هو رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ .

فدورة الاستغلال تنتج احتياجات للتمويل مرتبطة بسرعة دوران عناصر الأصول المتداولة (قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة) بينما موارد التمويل فهي مرتبطة بسرعة دوران د.ق.أ باستثناء التسبيقات أي جميع الديون .ق.أ عند وقت استحقاقها ماعدا التسبيقات ، ويحسب BFR كالتالي :

BFR = قيم الاستغلال + قيم الغير جاهزة – (د.ق.أ – تسبيقات)

2- الخزينة T : تعرف على أنها الفرق بين أصول الخزينة و خصومها .

2-1- تتمثل عناصر أصول الخزينة فيما يلي :

* سندات الخزينة : يتم شرائها من البنوك التي تعرضها للاكتتاب و التي تكون مدة استحقاقها قصيرة الأجل أو عند حلول الآجال يسدد البنك قيمة السندات مع فائدتها .

* خصم الأوراق التجارية : و هي طريقة لتمويل خزينة المؤسسة بالأموال عن طريق اتصالها ببنكها أو البنك المتعامل مع زبائنها لخصم الأوراق و تتحصل مقابل ذلك على عمولة .

* الحسابات الجارية : هي مجموع الأموال الجاهزة التي تتصرف فيها المؤسسة في أي وقت و توجد في الحساب الجاري البريدي و حساب البنك .

* الصندوق : الأموال الجاهزة الموجودة في صندوق المؤسسة .

و كخلاصة لما سبق نقول أن أصول الخزينة تتمثل في القيم الجاهزة .

2-2- تتمثل عنا صر خصوم الخزينة في كل العناصر التي تسحبها المؤسسة من البنك و هي كما يلي :

* السلفات المصرفية .

* السحب على المكشوف : هو نوع من القروض الناتج عن بقاء حساب المؤسسة مدين لوقت طويل .

تحسب الخزينة وفق المعادلات التالية :

 مجموع الأصول – الخصوم .

 رأس المال العامل – احتياج رأس المال العامل .

 قيم جاهزة – تسبيقات .

مع العلم أن الخزينة مرتبطة برأس المال العامل و احتياجاته :

* رأس المال العامل > احتياج رأس المال العامل هذا يستلزم ان الخزينة موجبة ⟸ يستلزم الخزينة >0 : في هاته الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد اولية او تقديم تسهيلات للزبائن

* رأس المال العامل < احتياج رأس المال العامل يستلزم ان الخزينة سالبة الخزينة <0 ⟸ : المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها ، و هذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هاته الحالة إما تطلب بحقوقها الموجودة لدى الغير ، أو تقترض من البنوك ،أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية ، و في بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية .

* رأس المال العامل= احتياج رأس المال العامل يستلزم الخزينة الصفرية ⟸ الخزينة =0 : أي الخزينة المثلى ، إن الوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد و بالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية ، ويتم تحقيق ذلك من خلال التأثير على رأس المال العامل و احتياج رأس المال العامل .

– يتم التأثير على رأس المال العالم باتخاذ الإجراءات التالية :

أ– تخفيض الموارد الدائمة بتسديد بعض الديون الطويلة الأجل .

ب– العمل على رفع القيم الثابتة بشراء استثمارات إضافية .

– يتم التأثير على احتياج رأس المال العامل باتخاذ الإجراءات التالية :

أ– الزيادة من الاستعمالات الدورية برفع قيمة المخزونات أو تقديم تسهيلات .

ب– تخفيض موارد الدورة بتسديد ما هو مطلوب من الموردين .

إذا كان رأس المال العامل < احتياج رأس المال العامل هذا يعني أن الخزينة أصغر من الصفر فعلى المؤسسة أن تقوم باللجوء إلى الإجراءات المعاكسة للإجراءات السابقة .

2-التحليل بواسطة النسب المالية

للنسب المالية عدة أدوار نذكر منها :

* أداة لقياس فعالية المؤسسة ، فوضعت لها قيم نموذجية تقاس إليها القيم الفعلية للمؤسسة عند تشخيص الوضعية المالية أو استغلالها، تعطي تفسيرات لنتائج السياسات المالية المتخذة في المؤسسة كما تسمح بمراقبة التطور المالي و الاستغلالي لها في حالة استعمال النسب المالية استعمالا عقلانيا و موضوعيا .

* تحديد وضعية المؤسسة بين عدة مؤسسات من نفس القطاع الاقتصادي لنفس السنة.

* تساهم في متابعة تطوير التسيير داخل المؤسسة لعدة سنوات.

* تستعمل للمقارنة بين النتائج التي تعطيها النسب المالية للسنة الحالية مع النتائج السنوات الماضية أو السنوات القادمة و نتائجها المقدمة.

وهناك عدة أنواع من النسب المالية و بتعدد النسب المالية تعددت طرق حسابها و منه وجب على المحلل المالي أن يقوم باختيار النسب المالية الملائمة و المعبرة عن حالة المؤسسة و حسب القطاع الذي تنتمي إليه، و هناك 5 مجموعات رئيسية من النسب المالية و هي :

1- نسب الهيكلة : تصف الوضعية المالية للمؤسسة في وقت معين فهي تفسر العلاقة الموجودة بين عناصر الأصول و الخصوم و حسابها يعد تعبيرا عن أهمية كل عنصر من عناصر الميزانية و تتمثل في :

1-1- نسب هيكلة الأصول : يعبر عن هذه النسبة على شكل نسب مئوية من خلال عناصر الميزانية :

- نسب هيكل الأصول الثابتة= (إجمالي القيم الثابتة/ مجموع الأصول) x 100
- نسبة قيم الاستغلال= (إجمالي قيم الاستغلال/ مجموع الأصول) x 100
- نسبة القيم الجاهزة و القيم الغير الجاهزة=(إجمالي القيم الجاهزة و غير الجاهزة/ مجموع الأصول) x 100

و تسمح هذه النسبة بقياس درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة من موجودات كما تمنح إمكانية للمؤسسة في عملية تغيير هيكلها حتى تصبح تتماشى مع الهيكلة المثلى .

1-2- نسب هيكلة الخصوم : تستخرج من خلال النسب التالية :

-نسبة هيكلة الأموال الخاصة =(الاموال الخاصة/ مجموع الخصوم) x 100

-نسبة هيكلة د.ط.أ=(د.ط.أ/ مجموع الخصوم)x 100

-نسبة هيكلة د.ق.أ= =(د.ق.أ/ مجموع الخصوم)x 100

2- نسب السيولة : هي النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها القصيرة الأجل باستعمال أصولها المتداولة أو القيمة القابلة للتحقيق بمعنى فان هذه النسب تسمح بمعرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير بالاعتماد على ما هو تحت تصرفها .

و لقياس ذلك نقوم بحساب النسب المالية التالية :

1-2- نسبة سيولة الأصول : بمقارنة الأصول المتداولة نبين مدى سيولة أصول المؤسسة و تحسب بالعلاقة التالية :

مجموع الأصول / الأصول المتداولة = A

* إذا كانت A > 0.5 يعني أن قيمة الأصول المتداولة أكبر من قيمة الأصول الثابتة و تبين لنا سرعة حركة الأصول المتداولة و تحقيقها للأرباح (المؤسسة تجارية) .

* إذا كانت A < 0.5 يعني أن قيمة الأصول الثابتة أكبر من قيمة الأصول الكلية و يعني ذلك أن الاستثمارات مرتفعة خاصة عند حداثتها و بالتالي تعطي إمكانية تحسين مردودية المؤسسة (مؤسسة صناعية) .

2-2- نسبة السيولة العامة: تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في الأجل القصير و تحسب بالعلاقة التالية :

د.ق.أ / الأصول المتداولة = B

* إذا كانت B > 1 معناه أن المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة بالتالي يمكنها من مواجهة الالتزامات المالية القصيرة الأجل بمعنى آخر أنها قادرة على الدفع .

* إذا كانت B < 1 المؤسسة في وضعية حرجة علها أن تزيد في قيمة الأصول المتداولة أو ننقص من الديون القصيرة الأجل .

2-3- نسبة السيولة المختصرة: توضح لنا مدى قدرة المؤسسة على تغطية الديون القصيرة الأجل انطلاقا من حقوقها دون اللجوء إلى بيع مخزوناتها تحسب كما يلي :

$$0.5 > \frac{\text{القيم الجاهزة + القيم الغير جاهزة}}{\text{د.ق.أ}} > 0.3$$

تبين لنا مدى إمكانية تغطية الأصول المتداولة ماعدا قيم الاستغلال.

2-4- نسبة السيولة الآنية: تعبر هذه النسبة عن سيولة المؤسسة أكثر من نسبة السيولة المختصرة، و يمكن من خلالها مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت مع الديون القصير الأجل و تحسب كما يلي:

$$0.33 > \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{د.ق.أ}} > 0.25$$

و تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مدى تغطية د.ق.أ بالسيولة التي تتوفر لديها .

3- نسب التمويل : تعد هذه النسبة مؤشر تقيس مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة و الأجنبية في تمويلها العام ، ومن أهم هذه الأسباب :

3-1- نسبة التمويل الدائم : تحسب كما يلي :

نسبة التمويل الدائم = (مجموع الأموال الدائمة / مجموع الأصول الثابتة) =K

* إذا كانت K=1 هذا يعني أن رأس المال العامل معدوم و حتى تعمل المؤسسة بارتياح لابد أن تكون هذه النسبة أكبر من 1 أي أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة ،و هي تعبر على مدى تمويل الأموال الدائمة للأصول الثابتة .

3-2- نسبة التمويل الخاص : تحسب كما يلي :

نسبة التمويل الخاص = (مجموع الأموال الخاصة / مجموع الأصول الثابتة)=J

* J = 1 هذا يعني أن رأس المال العامل الخاص معدوم ،أي الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة ، أما د.ط.أ إن وجدت فإنها تغطي الأصول المتداولة .

* J > 1 المؤسسة تمول قيمها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة و هي الحالة المثلى .

و تعبر هذه النسبة على مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة .

3-3- نسبة المديونية : تستعمل هذه النسبة لقياس مدى مساهمة الدائنين في تمويل المؤسسة من جهة ، و تبين العلاقة بين رأس المال العالم الخاص و الديون من جهة أخرى ، و يمكن معرفة درجة الخطر المالي ، ومدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها اتجاه الغير ، وتحسب كما يلي :

نسبة قابلية السداد = مجموع الديون / مجموع الأصول

* تعبر عن مدى ضمان الديون للغير و يتحسن أن تقل عن 0.5 .

3-4- نسبة الاستقلالية المالية : إن مبلغ الديون المالية (ماعدا السلفات أن لا يتجاوز مبلغ الأموال الخاصة ، وتحسب بالعلاقة التالية :

1 < الاموال الخاصة/مجموع الديون= M

* تبين لنا مدى استقلالية المؤسسة و اعتمادها على الأموال الخاصة بدلا من الديون .

4- نسب المردودية : تعرف المردودية على أنها الثمرة التي تجنيها المؤسسة من عدد كبير من القرارات و السياسات التي نفذتها [1] و يمكن عرضها كما يلي :

4-1- المردودية الاقتصادية : و هي المردودية من وجهة نظر الوسائل المستعملة من قبل المؤسسة لممارسة نشاطها ، وتحسب بالعلاقة التالية :

E= النتيجة الصافية / مجموع الأصول

* تبين فعالية استخدام رؤوس الأموال المستثمرة أي مدى مساهمة المؤسسة في المحيط الاجتماعي و الاقتصادي .

4-2- المردودية المالية: تهتم المردودية المالية بدرجة كبيرة بالمساهمين ، فإذا كانت النسبة مرتفعة لاسيما إذا كانت أكبر من نسبة الفائدة المطبقة على السوق المالي فان المؤسسة لا تجد صعوبة في الرفع من أموالها الخاصة ، وتحسب كما يلي :

الأموال الخاصة / النتيجة الصافية = N

4-3- مردودية الأموال الدائمة : تحسب وفق العلاقة التالية :

النتيجة الصافية + فوائد الديون المالية

V = ——————————————

الأموال الخاصة + الديون المالية

تقيس مدى قدرة المؤسسة على التحكم و الاستعداد الجيد لتوظيف الأموال لضمان تحديد وسائل الإنتاج ، وتطويرها قصد تنمية نشاطها .

الفصل الرابع جدول حسابات النتيجة (قائمة الدخل)

إن جدول حسابات النتيجة هو ثاني جدول حسب النظام المحاسبي المالي و الذي سنعرضه في هذا الجزء من خلال مايلي :

1-تعريف جدول حسابات النتيجة

" جدول حسابات النتيجة هو قائمة تلخيص للأعباء و النواتج المنجزة من طرف المؤسسة أو الكيان من خلال أدائه لنشاطه المنشئ من أجله، أي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة التي تؤدي إلى إيراد (منافع) الناتجة عن تضحيات (مصروفات) و لا يؤخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع (على أساس الاستحقاق) ،و من هنا يتضح لنا أن هذه القائمة تتكون من مجموعتين أساسيتين و هما :

- الإيرادات: المحققة خلال الفترة المالية .
- المصروفات: المتعلقة بالإيرادات المحققة (طبقا لمبدأ المقابلة) .

و عليه و بصفة عامة الهدف من هذه القائمة تحديد النتيجة الصافية للدورة مميزا بين النتيجة الموجبة و السالبة؛ و لإعداد هذه القائمة لدينا طريقتين مختلفتين معتمدين في ذلك على طبيعة تصنيف المصروف إما حسب الطبيعة أو الوظيفة .و هو الأخر يحتوي على عمود الملاحظة يوجه لمستخدم الملاحق لتوضّح و تفسّر له .

2-. أهمية جدول حسابات النتيجة : لجدول حسابات النتيجة أهمية كبيرة نذكر منها :

- ✓ " التعرف على نتيجة أعمال المؤسسة من موجبة (ربح) أو سالبة (خسارة) .
- ✓ التعرف على كفاءة الإدارة في أدائها المالي بحيث يستخدم الربح كمقياس لقياس الأداء .
- ✓ معرفة ربحية السهم الواحد و إمكانية توزيع الأرباح للملاك .
- ✓ التعرف على نتيجة الأعمال المتعلقة بالنشاطات العملياتية، التمويلية و الاستثمارية للمؤسسة و كذلك نشاطاتها غير العادية .
- ✓ التعرف على مقدار ضريبة الدخل الواجب دفعها .
- ✓ التعرف على نشاطات المؤسسة و تركيبة المصروفات التي قامت بإنفاقها .
- ✓ معرفة فيما إذا تم إعداد حساب النتائج بناءً على استمرارية المؤسسة أو بناءً على تصفيتها .
- ✓ احتساب بعض النسب المالية مثل نسب الربحية .

3- جدول حسابات النتيجة حسب الطبيعة :هناك طريقتين لعرض جدول حسابات النتيجة حسب الطبيعة و حسب الوظيفة، بحيث سنعرض:

أولا: شكل جدول حسابات النتيجة حسب الطبيعة وفقًا للنظام المحاسبي المالي :

جدول رقم 02 : جدول حسابات النتيجة حسب الطبيعة

جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة) الفترة من .....إلى.....

	الملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الإستغلال			
1- إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى			
2- القيمة المضافة للإستغلال (2-1)			
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4- الفائض الإجمالي عن الإستغلال			
المنتجات العمليات الأخرى أعباء العمليات الأخرى المخصصات للإهتلاكات و المؤونات			
5- النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية الأعباء المالية			
6- النتيجة المالية			
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات)حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
9- النتيجة غير العادية			

10- النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركاء الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)			

ثانيا: عناصر جدول حسابات النتيجة حسب الطبيعة

- إنتاج السنة المالية = المبيعات من البضائع و المنتجات المصنعة و الخدمات المقدمة و المنتوجات الملحقة + الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون + الإنتاج المثبت (إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة للأصول المعنوية أو العينية) + إعانات الاستغلال .

⇐ إنتاج السنة المالية = حـ70 + حـ71 + حـ73+ حـ74.

- استهلاك السنة المالية = المشتريات المستهلكة + : الخدمات الخارجية (أي الخدمات المستلمة من الغير مثل التقاول العام ، الإيجارات، الصيانة و التصليحات ، والرعاية ، أقساط التأمينات.....) + الاستهلاكات الخارجية الأخرى (كالإشهار والنشر والعلاقات ا لعامة ، نقل السلع والنقل الجماعي للمستخدمين، التنقلات والمهمات والاستقبالات)

⇐ استهلاك السنة المالية = حـ60 + حـ61 + حـ62.

- القيمة المضافة للاستغلال: تعبر عن قدرة المؤسسة على خلق القيمة :

في المؤسسة التجارية : الفرق بين رقم الأعمال و مجموع المشتريات و الاستهلاكات المتأتية من الغير(الهامش التجاري)

في المؤسسة الإنتاجية: سعر المنتجات تامة الصنع (سواء كانت مباعة،مخزنة،أو مثبتة) و الاستهلاكات الضرورية للإنتاج المتأتية من الغير (الهامش على استهلاك المواد)

⇐ أي القيمة المضافة للاستغلال = إنتاج السنة المالية – استهلاك السنة المالية

❖ إجمالي فائض الاستغلال: يمثل الرصيد المتبقي بعد طرح أعباء الاستغلال من نواتج الاستغلال ، أي القيمة المضافة مطروح منها أعباء المستخدمين و الضرائب .

حيث يدل إجمالي فائض الاستغلال عن مدى مساهمة دورة الاستغلال فقط في خلق الثروة .

❖ النتيجة العملياتية : تدل على مدى مساهمة دورة الاستغلال ودورة الاستثمار معا في خلق الثروة .و بما أن الاستثمارات لا تدخل مباشرة في خلق الثروة و لكن يتم استغلالها لهذا الغرض فإنها لا تظهر في جدول حسابات النتائج بل يظهر أثر استخدامها وهو تدهور قيمتها بالقدر الذي تحملته الدورة (الاهتلاك أو نقص القيمة) .

⇐ النتيجة العملياتية = إجمالي فائض الاستغلال مضافا إليه المنتجات العملياتية الأخرى(– حـ 75) و مطروحا منه الأعباء العملياتية الأخرى (– حـ 65) وكذا مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة(–حـ 68)ومضافا إليه استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات (+ حـ 78)

❖ النتيجة المالية : و هي النتيجة التي تم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي تم القيام بها حيث تمثل الفرق بين الإيرادات المالية و الأعباء المالية .

⇐ النتيجة المالية = حـ67 – حـ 66 .

❖ النتيجة العادية قبل الضرائب: تعبر عن نتيجة النشاط العادي(النتيجة العملياتية) للمؤسسة بما فيها النشاط المالي(أي النتيجة المالية)

❖ النتيجة الصافية للأنشطة العادية : هي نتيجة الأنشطة العادية مطروح منها الضرائب المفروضة على أساس النشاط العادي و الضرائب الأخرى زائد التغير في الضرائب المؤجلة

❖ النتيجة الصافية للأنشطة غير العادية : تتأتى النتيجة غير العادية من نواتج و أعباء ناجمة عن حوادث أو معاملات واضحة التميز عن النشاط العادي للمؤسسة و تمثل إستثنائيا (مثل نزع الملكية و الكارثة الطبيعية و غير المتوقعة) .

⇐ النتيجة غير العادية = حـ77 – حـ67 .

❖ صافي نتيجة السنة المالية : النتيجة الصافية للأنشطة العادية ± النتيجة غير العادية

فالجديد الذي جاء به النظام المحاسبي المالي أنه :

- يفرق جدول حساب النتيجة بين نتيجة العمليات النتيجة المالية وهو الأمر الذي لم يكن موجودا في جدول حسابات النتائج في المخطط المحاسبي الوطني .
- النتائج لا تمر على صنف محاسبي خاص كما في المخطط المحاسبي الوطني أين كانت تخصص المجموعة 8 للنتائج .
- تحسب الضريبة في جدول حسابات النتيجة على أساس النتيجة العادية ثم تضاف النتيجة العادية إلى الصافي، بينما في جدول حسابات النتائج في المخطط المحاسبي الوطني كان يتم فرض الضريبة على مجموع نتيجتي الاستغلال و خارج الاستغلال .
- أوجد النظام المحاسبي المالي تصنيفا جديدا للأعباء بالإضافة إلى تصنيفها حسب طبيعتها وذلك حسب وظيفتها الشيء الذي لم يكن موجودا في المخطط المحاسبي الوطني و هو ما سنتعرف عليه في النقطة الموالية .
- و مما جاء به النظام المحاسبي المالي بالنسبة لجدول حسابات النتيجة إظهاره لمعطيات السنة السابقة لغرض المقارنة و هو ما لم يكن موجودا في المخطط المحاسبي الوطني .

4-جدول حسابات النتيجة حسب الوظيفة

في هذا الفرع سنعرض الطريقة الثانية و هي حسب الوظيفة

أولا: شكل جدول حسابات النتيجة حسب الوظيفة:

جدول رقم 03 : جدول حسابات النتيجة حسب الوظيفة

جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة) الفترة من ..... إلى .....

	الملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
(مصاريف المستخدمين مخصصات الإهتلاكات)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			

المنتوجات غير عادية **النتيجة الصافية للسنة المالية** حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) منها حصة ذوي الأقلية (1)			

(1) **لا تستعمل إلا في الكشوف المدمجة**

ثانيا : عناصر جدول حسابات النتيجة حسب الوظيفة وفقًا للنظام المحاسبي المالي

❖ هامش الربح الإجمالي: و هو الفرق بين رقم أعمال الدورة و المتمثل في مبيعات من البضائع و المنتجات المصنعة و الخدمات المقدمة و النواتج الملحقة و تكلفة هذه المبيعات من بضاعة مستهلكة ومواد أولية و مختلف الاستهلاكات المتعلقة بهذه المبيعات

⟸ هامش الربح الإجمالي = رقم الأعمال – كلفة المبيعات .

❖ النتيجة العملياتية : هي هامش الربح الإجمالي مضافا إليه النواتج العملياتية الأخرى مع طرح التكاليف التجارية و الأعباء الإدارية و الأعباء عملياتية أخرى .

⟸ النتيجة العملياتية = هامش الربح الإجمالي + المنتجات العملياتية الأخرى – التكاليف التجارية – الأعباء الإدارية – والأعباء الأخرى العملياتية .

❖ النتيجة العادية قبل الضريبة : هي النتيجة العملياتية مطروح منها مصاريف المستخدمين و مخصصات الإهتلاك مضاف إليها نواتج مالية منقوص منها الأعباء مالية .

❖ النتيجة الصافية للأنشطة العادية : هي النتيجة العادية قبل الضريبة مطروحا منها الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية و التغير في الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية .

❖ النتيجة الصافية للسنة المالية : هي النتيجة الصافية للأنشطة العادية مطروحا منها الأعباء غير العادية مضاف إليها النواتج غير العادية .

مما سبق يظهر لنا جليًا أن النظام المحاسبي المالي من ناحية جدول حسابات النتيجة جاء أكثر تفصيلا بحيث يظهر أكبر قدر من النتائج مثل إجمالي فائض الاستغلال الذي لا يدخل في حسابه الاهتلاكات و المؤونات التي تأخذ بعين الاعتبار في المستوى الموالي (النتيجة العملياتية)، و كذا المصاريف و الإيرادات المالية التي تدخل في حساب النتيجة المالية، كما أنه يحتوي على معطيات الدورة الحالية و السابقة، مما يمكن المقارنة و استخلاص النتائج، وكل هذا من شأنه إعطاء صورة أكثر وضوحا عن الوضعية المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح أو العوامل التي أدت إلى حدوث الخسائر، مما يعني القدرة على اتخاذ القرارات السليمة بشأن المؤسسة سواء من الأطراف الداخلية أو الخارجية، و هذا بالأخذ بعين الاعتبار الكشوف المالية الأخرى طبعا .

الفصل الخامس دراسة و تحليل التدفقات النقدية: قائمة تدفقات الخزينة

يعتبر جدول تدفقات الخزينة من القوائم المالية التى تعطي صورة واضحة للمسير المالي عن قدرة المؤسسة على توليد الأموال وكيفية استخدامها.

1. تعريف جدول تدفقات الخزينة:

- جدول تدفقات الخزينة هو ذلك الجدول الذي يتم عرضه من أجل تمكين المؤسسة من تقييم قدرتها على التحكم في تسيير الخزينة وما يعادلها اثناء الدورة المالية.
- ويعرف أيضا بأنه وسيلة من الوسائل الدقيقة المستعملة في الحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخدامها، بالاعتماد على عنصر الخزينة الذي يعتبر المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على نجاعة التسيير المالي للمؤسسة.
- ويعرف أيض ابأنه الجدول الذي يبرز الحركة التي تبين إدخال وإخراج السيولة، إذ يسمح بإظهار أسباب تغيير الخزينة ومكونات هذا التغير بأسلوب مفصل.

2.أهداف جدول تدفقات الخزينة:

هناك العديد من الأهداف التي تحققها قائمة تدفقات الخزينة، وعلى رأسها توضيح الأسباب الرئيسية التى أدت إلى التغير في الخزينة خلال دورة مالية، ويمكن إبراز أهم هذه الأهداف من خلال النقاط التالية:

- ✓إبراز مصدر التدفقات النقدية الداخلة (المقبوضات النقدية) التى تحصلت عليها المؤسسة خلال دورة معينة.
- ✓إظهار كيفية استخدام التدفقات النقدية الخارجة (المدفوعات النقدية).
- ✓إظهار التغير الذي حصل في الخزينة خلال دورة محاسبية.
- ✓إظهار مدى مساهمة كل وظيفة في تغيير الخزينة.

✓توضيح طريقة تمويل خزينة الاستغلال لمجموع الاستثمارات سواء كانت مادية أومعنوية أو مالية.

✓ إبراز تطور التمويل الخارجي وأيضا مدى قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها عن طريق تدفق الخزينة للاستغلال.

ولقد تطرق النظام المحاسبي المالي للمصادر الأساسية لسيولة الخزينة، من أبرزها ما يلي:

▪ التدفقات النقدية التى تولدها الأنشطة العملياتية، أي الأنشطة الي تتولد عنها منتوجات، وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل.

▪ التدفقات المالية التى تولدها أنشطة الاستثمار، أي عميات تسديد أموال لاقتناء قيم ثابتة طويلة الأجل، وتحصيل أموال عن بيع أصول طويلة الأجل.

▪ التدفقات الناشئة عن أنشطة تمويل تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض.

▪ تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم تقدم كل على حدى، ويتم ترتيبها بشكل دائم من سنة مالية لأخرى في الأنشطة العملياتية، الاستثمار أو التمويل.

3. أسس بناء وتشخيص جدول تدفقات الخزينة:

يتم بناء قائمة تدفقات الخزينة وذلك حسب طبيعة الأنشطة الخاصة بالمؤسسة، بحيث توجد هناك ثلاثة أقسام رئيسة من التدفقات وهي:

أ.وظيفة الاستغلال من خلال الأنشطة التشغيلية:

تنتج هذه العمليات عن نشاط الاستغلال وخارج الاستغلال، بحيث يوفر تدفق الخزينة المرتبط بالنشاط،إشارة هامة حول طاقة المؤسسة لمواجهة تسديدات ديونها، ودفع أقساط الأرباح للمساهمين، وأيضا المباشرة في استثمارات جديدة، وذلك بدون الاعتماد على التمويل الخارجي وتضم وظيفة الاستغلال من خلال الأنشطة التشغيلية العناصر التالية: التحصيلات المقبوضة من الزبائن؛ التحصيلات الاخرى (التى تضم ح/ 74 وبعض ح/ 75)؛ المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين؛ المبالغ المدفوعة لمتعاملين آخرين؛ فوائد ومصاريف مالية أخرى، أما تدفقات خارج الاستغلال فهي العمليات التى لا تخص النشاط العادي للمؤسسة، كالنواتج والتكاليف الاستثنائية والنواتج المالية المحصلة ...الخ.

ب. وظيفة الاستثمار من خلال العمليات الاستثمارية:

وهي عبارة عن الانشطة المتعلقة بالحصول أو التخلص من الموجودات طويلة الأجل، إضافة إلى الاستثمارات الأخرى، وتشمل عمليات تسديد أموال من أجل اقتناء استثمار وتحصيل لأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل، وتتضمن هذه التدفقات التحصيلات والتسديدات الناتجة عن:

(+) التحصيلات الناتج من عمليات التنازل عن تثبيتات مادية ومعنوية ومالية.

(+) الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال.

(+) الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة.

(−) تسديدات عن حيازة تثبيتات معنوية ومادية ومالية.

ج. وظيفة التمويل المرتبطة بعمليات التمويل:

وتشمل الأنشطة التي لها علاقة بحركة القروض ورأس المال، سواء بالنقصان أو بالزيادة ومكافئات رأس المال المدفوعة، وحركة التسبيقات ذات الطبيعة المالية، بحيث تعمل هذه التدفقات على تسطير مختلف مصادر التمويل سواء الداخلية أو الخارجية ومختلف المدفوعات المتعلقة بذلك، كتوزيع الارباح وتسديد القروض...الخ، وتتكون عمليات التمويل من:

- المقبوضات الصافية لرأس المال، وهو يعكس التحصيل الناتج من اصدار الأسهم.
- المدفوعات الصافية للقروض، وتتمثل في التغير في ح/ 16: القروض والديون المماثلة.
- الأرباح الموزعة، وتتمثل في الحصص والتوزيعات الي يتم القيام بها، وتتمثل في ح/ 12: نتيجة السنة المالية غير المسجلة في الاحتياطات.

من خلال ما سبق نلاحظ أن قائمة تدفقات الخزينة تسعى لإظهار طريقة تغير الخزينة من دورة لأخرى، وذلك من خلال الوظائف الأساسية التي ذكرناها سابقا، فهي يظهر كيفية تمويل خزينة الاستغلال لمجموع الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية، حيث تبين تطور التمويل الخارجي وأيضا قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها بواسطة تدفق الخزينة للاستغلال.

4. المراحل الأساسية لإعداد جدول تدفقات الخزينة:

يتم اعداد جدول تدفقات الخزينة بالإعتماد على المراحل التالية:

- تحديد التغير في النقدية عن طريق إيجاد الفرق بين رصيد النقدية لأول فترة وآخرها.
- تحديد التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية بواسطة تحليل حسابات النتائج الحالية، وتحويل الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي.
- تحديد التدفق النقدي الصافي من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية بواسطة تحليل بقية العناصر الموجودة في الميزانية المقارنة.

هذه المراحل يتم الاعتماد عليها من خلال المصادر التالية:

- ميزانية مقارنة لسنتين متتاليتين من أجل تحديد مقدار التغير في الاستخدامات والموارد لأول دورة وآخرها.
- جدول حسابات النتائج للسنة الجارية من أجل تحديد مقادر صافي الربح وزيادة النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية.
- معلومات تفصيلية إضافية أخرى من أجل تحديد كيفية استخدام النقدية خلال الفترة.

5. طرق إعداد جدول تدفقات الخزينة

أ. الطريقة المباشرة:

في هذه الطريقة يتم تجاهل النتيجة الصافية للدورة، ويتم تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية بواسطة طرح المبالغ النقدية المدفوعة للموردين، والمصاريف النقدية التشغيلية من التحصيلات النقدية من العملاء، ومن أنشطة تشغيلية أخرى غير متكررة كعوائد الاستثمار والفوائد الدائنة، ويكون جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة التي يوصي بها المخطط الحاسبي والمالي SCF.

ب. الطريقة غير المباشرة:

يتم فيها تحديد التدفق النقدي الصافي من الانشطة التشغيلية بواسطة إجراء تعديلات على النتيجة الصافية المستخرجة من جدول حساب النتائج، لأنه معد على أساس الاستحقاق وليس على الاساس النقدي، ويتم إجراء العمليات والتعديلات كما يلي :

تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (الطريقة المباشرة)=

تحصيلات الزبائن= ح/ 70- ح/ 709 + TVA المبيعات- Δ ح/41- Δ ح/ 445.

+ تحصيلات أخرى= ح/ 74 +ح/ 757 +ح/ 758+ Δ ح/ 487

-مدفوعات للموردين والمستخدمين= ح/ 60- ح/ 609+ TVA مشتريات + ح/ 61+ ح/ 62 + TVA خدمات خارجية وخارجية أخرى- Δ ح/ 401- Δ ح/ 467 + ح/ 63- Δ ح/ 42- Δ ح/ 43.

-مدفوعات أخرى لمتعاملين آخرين= ح/ 64+ ح/ 65 – Δ ح/ 486.

-فوائد ومصاريف مالية أخرى مدفوعة = ح/ 66.

-ضرائب على النتائج مدفوعة= ح/ 695+ ح/ ضرائب أخرى عن النتائج- Δ ح/ 444.

+ تدفقات الخزينة للعناصر غير العادية= ح/ 77 – ح/ 67.

تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (الطريقة غير المباشرة)=

نتيجة صافية للسنة المالية

+ ح/ 68: مخصصات اهتلاكات ومؤونات وخ ق

+ Δ ح/ 133 و134: تغير ضرائب مؤجلة على الأصول والخصوم

-Δ ح/ 30، 31، 32، 33 و35: تغير المخزونات

-Δ / 41: تغير زبائن وحسابات مدينة

+ Δ / 401: تغير موردون وحسابات دائنة

-ح / 752 أو + ح/ 652: فائض أو + ناقص القيمة للتنازل عن تثبيتات

تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية=

-تسديدات حيازة تثبيتات غ ملموسة وملموسة: Δ تثبيتات(غ ملموسة وملموسة)+ ق م ص للتثبيتات غ الملموسة والملموسة.

+ تحصيلات عن التنازل عن تثبيتات غ ملموسة وملموسة: سعر تنازل التثبيتات غ الملموسة والملموسة

-تسديدات حيازة تثبيتات مالية: Δ تثبيتات مالية + ق م ص للتثبيتات المالية.

+ تحصيلات عن التنازل عن تثبيتات مالية: سعر تنازل التثبيتات المالية.

+ تحصيلات فوائد عن توظيفات أموال وحصص وأقساط مقبوضة من النتائج المستلمة: ح/ 76 منتجات مالية

تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية=

+ تحصيلات عقب إصدار أسهم: Δ ح/101: رأس مال صادر+ Δ علاوة إصدار مرتبطة برأسمال الشركة.

-حصص أرباح وغيرها من التوزيعات: ح/ 12: نتيجة صافية للسنة السابقة- Δ ح/ 106: احتياطات.

+ تحصيلات من قروض= Δ ح/ 16: اقتراضات وديون+ تسديدات الديون خلال السنة المالية.

-تسديدات الديون خلال السنة المالية= القروض الجديدة خلال السنة المالية- Δ ح/ 16: اقتراضات وديون.

تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وأشباه السيولات:

تأثير تغير سعر الصرف على الصندوق والودائع والالتزامات ذات الأجل القصير وسهلة التحول لسيولة (توظيفات مالية).

6. القراءة المالية لجدول تدفقات الخزينة

يمكن استعمال بنود جدول تدفقات الخزينة في حساب بعض النسب المالية التي توضح أكثر تطور الوضعية المالية للمؤسسة من دورة لأخرى، ومن أبرز هذه النسب المالية:

أ. مؤشرات جودة الأرباح:

نسبة كفاءة التدفقات النقدية العملياتية = التحصيلات المتأتية من الأنشطة العملياتية ÷ الاحتياجات النقدية الأساسية

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تغطية احتياجاتها النقدية الأساسية وما توفره منها، وتشمل الاحتياجات النقدية الأساسية: المصاريف التشغيلية ، فوائد وأقساط الديون المستحقة خلال العام، المصاريف الرأسمالية الضرورية للمحافظة على الطاقة الإنتاجية (الصيانة)، أعباء إطفاء السندات، المدفوعات اللازمة لتوزيعات الأرباح النقدية على المساهمين.

نسبة النقدية التشغيلية = صافي تدفقات الخزينة للأنشطة العملياتية ÷ النتيجة الصافية للسنة المالية.

تفيد هذه النسبة في بيان نسبة الأرباح النقدية من صافي الأباح السنوية المحتسبة على أساس الاستحقاق، وكلما ارتفعت هذه النسبة زادت مصداقية بيانات جدول حساب النتائج المعدة على أساس الاستحقاق.

نسبة العائد على الأصول = صافي تدفقات الخزينة للأنشطة العملياتية ÷ الأصول الاقتصادية

تقيس هذه النسبة القوة الإيرادية للأصول المستثمرة في المؤسسة، حيث يعبر عن مدى كفاءة الإدارة في تشغيل الموارد المتاحة لتحقيق الأرباح، بغض النظر عن مصادر التمويل: داخلية أو خارجية، لذا يعتبر مقياس للربحية بشكل عام.

نسبة الربحية التشغيلية = صافي الخزينة للأنشطة العملياتية ÷ رقم الأعمال الصافي (HT).

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة سياسات الإئتمان التي تتبعها المؤسسة في تحصيل النقدية من زبائنها، حيث تمثل المبيعات النقدية المحققة مصدرا أساسيا للتدفقات النقدية المحققة من المؤسسة.

ب. مؤشرات تقييم السيولة:

نسبة تغطية النقدية = صافي تدفقات الخزينة للأنشطة العملياتية ÷ تسديدات الأنشطة الاستثمارية والتمويلية

تبين هذه النسبة ما إذا كانت المؤسسة تحقق نقدية كافية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية، ومدى الحاجة إلى تمويل عن طريق الاقتراض و/ أو رفع حقوق الملكية.

نسبة تغطية الفوائد = صافي تدفقات الخزينة للأنشطة العملياتية÷ فوائد الديون

تعكس هذه النسبة مدى قدرة النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية على الوفاء بالفوائد المتعلقة بالقروض، وانخفاض هذه النسبة يعتبر مؤشر على مشاكل في السيولة.

نسبة تغطية الالتزامات الجارية = صافي تدفقات الخزينة للأنشطة العملياتية ÷ الالتزامات الجارية.

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد النقدية اللازمة لتغطية الديون قصيرة الأجل، وارتفاع هذه النسبة مؤشر على السيولة الجيدة، وتقاس هذه النسبة بالدورات.

ج. مؤشرات تقييم السياسة التمويلية:

نسبة النقدية الضرورية = صافي تدفقات الخزينة للأنشطة العملياتية ÷ ديون مستحقة ومدفوعات التأجير.

يوضح مدى قدرة المؤسسة على إنتاج نقدية من الأنشطة الرئيسية تكفي لتغطية احتياجاتها التمويلية الضرورية.

نسبة تغطية التوزيعات = صافي تدفقات الخزينة للأنشطة العملياتية÷ توزيعات نقدية للمساهمين

تقيس عدد مرات تغطية التدفقات النقدية لتوزيعات الأرباح النقدية على المساهمين، وهي تعطي معلومات هامة عن عمليات الاستثمار والتمويل، وبيان أسباب الإقتراض ومجالات استخدام الأموال المقترضة وكيفية تمويل التوسعات في الاستثمارات الملموسة والزيادة في رأس المال العامل، ومدى قدرة المؤسسة في الاستمرار في توزيع الأرباح على المساهمين.

نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات = متحصلات فوائد وتوزيعات ÷ صافي تدفقات الخزينة للأنشطة العملياتية

تعتبر هذه النسبة مؤشر على مدى أهمية المتحصلات من الاستثمارات المالية في الأسهم والسندات والودائع البنكية مقارنة التدفق الصافي المتأتي من الأنشطة التشغيلية.

نسبة الإنفاق الرأسمالي = تسديدات عن حيازة تثبيتات÷ تحصيلات قروض وإصدار أسهم

تقيس هذه النسبة أهمية التمويل الخارجي في حيازة تثبيتات، وهي مؤشر على كيفية استخدام أموال المساهمين والمقرضين، كما تعكس مدى نجاح المؤسسة في إتباع السياسة الملائمة في تمويل الأصول طويلة الأجل من مصادر تمويل طويلة الأجل، وانخفاض هذه النسبة مؤشر على زيادة الاستثمار في المخزون والأصول المالية.

التدفق النقدي الحر = صافي تدفقات الخزينة للأنشطة العملياتية– التدفقات الرأسمالية– أرباح موزعة.

هو مؤشر على قدرة المؤسسة على النمو الداخلي والمرونة المالية، حيث يقيس النقدية المتبقية للمساهمين من الأنشطة التشغيلية التي يتم توزيعها على حملة الأسهم والدائنين، بعد قيام المؤسسة في الاستثمار في التثبيتات الضرورية ورأس المال العامل للمحافظة على استمرارية الأنشطة التشغيلية.

نسبة تسديد الديون المالية = إجمالي الديون ÷ صافي تدفق الخزينة للأنشطة العملياتية.

تقيس هذه النسبة قدرة الشركة على دفع أقساط الديون من النقدية من العمليات التشغيلية.

سلسلة تمارين

التمرين الأول:

بتاريخ 2019/12/31 ظهرت لنا أرصدة حسابات الميزانية لمؤسسة الورود التجارية في ميزان المراجعة كما يلي:

ر. الحساب	البيان	المبالغ	رقم الحساب	البيان	المبالغ
204	برمجيات المعلوماتية	4.000	411	الزبائن	64.000
211	أراضي	16.000	413	أوراق القبض	14.000
213	المباني	30.000	512	البنك	20.000
215	المعدات والأدوات	110.000	53	الصندوق	10.000
218	تثبيتات عينية أخرى	8.000	101	رأس المال الشركة	140.000
261	سندات المساهمة	16.000	106	الاحتياطات	20.000
275	الكفالات المدفوعة	12.400	15	مؤونات الأعباء	10.000
2804	اهتلاك برمجيات المعلوماتية	2.400	164	الاقتراض لدى مؤسسات القرض	38.000
2813	اهتلاك المباني	4.500	401	موردو المخزونات	23.000

2815	اهتلاك المعدات والأدوات	66.000	403	أوراق الدفع	20.000
2818	اهتلاك التثبيتات العينية الأخرى	2.400	519	المساهمات البنكية الجارية	12.000
30	البضائع	35.000			

علما بأن هذه الأرصدة تم حسابها قبل اقتطاع الضريبة.وتقدر الضريبة على أرباح الشركات بـ 25 %.

المطلوب: إعداد الميزانية الختامية بتاريخ 2019/12/31.

التمرين الثاني:

قدمت إليك هذه الميزانية بتاريخ N/12/31: (المبالغ بـ 1000 ون)

الأصول	N/12/31			الخصوم	N/12/31
	م. إجمالية	خسارة ق. إهـ	م. الصافية		المبالغ
الأصول غير الجارية					
تثبيتات معنوية	130	-	130	**الأموال الخاصة**	
بناءات	1.019	529	490	رأس المال الشركة	1.200
منشآت تقنية	2.308	890	1.418	احتياطات	450
معدات نقل	1.714	1.320	394	الترحيل من جديد	10
تثبيتات مالية	300	-	300	النتيجة المالية	؟
الأصول الجارية				**الخصوم غير الجارية**	
- المخزونات				ديون لدى مؤسسات القرض	1.580
بضائع	1.576	420	1.156	**الخصوم الجارية**	
				ديون مالية متنوعة	500
- الحسابات الدائنة				تسبيقات على الطلبيات	83
زبائـــن	606	42	564	موردين	1.576
حقوق أخرى	635	-	635	ديون ضريبية واجتماعية	508
أعباء مسجلة سلفا	176	-	176	ديون الاستغلال	94
- الموجودات وما يماثلها				نواتج مسجلة سلفا	51
نقديات	1.012	-	1.012		
المجموع	.....	.....	.....	**المجموع**	.....

معلومات إضافية :

- مخزون العمل يقدر 75ون من البضائع.
- حقوق على الزبائن الصعبة التحصيل في الآجال القصيرة تقدر بـ 19 ون.
- سيتم توزيع ما قيمته 100 ون من النتيجة كعوائد للشركاء.
- استحقاقية الديون لدى مؤسسات القرض تتوزع كمايلي :
  - تسبيقات بنكية جارية: 314 ون،
  - أقل من سنة: 531 ون.
  - من 1- 5 سنوات : 735 ون.
- الديون المالية المتنوعة تتعلق بالحسابات الجارية للشركاء، منها 300 ون مجمدة لمدة 5 سنوات.

– الأعباء المسجلة سلفا والنواتج المسجلة سلفا كلها تتعلق بسنة N+1

المطلوب: أكمل الميزانية الختامية مع تحديد النتيجة المالية ثم قم بإعداد الميزانية المالية وحساب مؤشرات التوازن المالي ومختلف أنواع رؤوس الأموال العاملة

التمرين الثالث:

تقدمت مؤسسة النجاح الصناعية في بداية 2017 والتي بدأت نشاطها في 2012/01/01 إليكم بصفتكم خبراء في مجال العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بطلب تشخيص وضعيتها المالية، وذلك عبر القيام بتحليل مالي لميزانيتها من منظور سيولة _ استحقاق، حسب ما تسمح به المعلومات المتوفرة عنها عبر:

- إعداد الميزانية المالية لسنة 2016.
- حساب مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية الملائمة(الاستقلالية المالية و القدرة على التسديد)
- التعليق على الوضعية المالية للمؤسسة مع تحديد قدرتها على الاستدانة.

وقد أرفقت المؤسسة طلبها بالميزانية الختامية لسنة 2016 التي ظهرت على النحو الأتي :

الأصول	2016/12/31			الخصوم	2016/12/31
	م. إجمالية	خسارة ق. إهـ	م. الصافية		المبالغ
الأصول غير الجارية	**1.884.575**	**279.494**	**1.605.081**		
مصاريف التنمية	39.600	23.760	15.840	**الأموال الخاصة**	
برمجيات المعلوماتية	234.480	40.000	194.480	رأس المال الشركة	1.100.000
أراضي	523.600	-	523.600	احتياطات	187.000
مباني	154.000	19.800	134.200	الترحيل من جديد	2.376
معدات و أدوات	110.000	19.800	90.200	نتيجة الدورة (خسارة)	(19.800)
معدات نقل	121.000	23.760	97.240		
معدات إنتاج ممولة بقرض إيجاري	324.375	81.094	243.281	**الخصوم غير الجارية**	
تجهيزات مكتب	132.440	23.760	108.680	مؤونات الأعباء	158.400
تثبيتات عينية أخرى	158.400	47.520	110.880	الاقتراض لدى مؤسسات القرض	336.600
تثبيتات مالية	86.680	-	86.680	ديون القرض الايجاري	256.986
الأصول الجارية	**775.016**	**101.376**	**673.640**		
المخزونات				**الخصوم الجارية**	
مواد ولوازم	55.000	6.336	48.664	موردون	121.000
المنتجات التامة	62.216	-	62.216	ديون الاستغلال	70.664
الحسابات الدائنة				المساهمات البنكية الجارية	65.495
أوراق القبض	214.280	-	214.280		
زبائـــن	411.840	95.040	316.800		
الموجودات وما يماثلها					
البنـك	20.680	-	20.680		
الصندوق	11.000	-	11.000		
المجموع	**2.659.591**	**380.870**	**2.278.721**	**المجموع**	**2.278.721**

كما زودتكم المؤسسة بالمعلومات الإضافية الآتية :

1- انطلاقا من الإستقصاءات التي قامت بها المؤسسة ولأول مرة على مستوى السوق العقاري وسوق التجهيزات للقطاع خلال سنة 2017 تم التوصل إلى التغيرات بالارتفاع والانخفاض كالأتي :

البيان	النسبة	البيان	النسبة
برمجيات المعلوماتية	5 %	المباني	- 4 %
الأراضي	4 %	تثبيتات عينة أخرى	- 5 %

2- من بين المعدات والأدوات توجد آلة تم شرائها بقيمة 39.600 ون بعد بداية نشاط المؤسسة بسنتين وحددت مدة اهتلاكها بـ12 سنوات ولكن بعد إجراء فحص تقني اتضح أن مدة اهتلاكها الحقيقي هي 10 سنوات.

3- من بين معدات النقل توجد شاحنة تم الحصول عليها بعد ثلاثة سنوات من بداية نشاط المؤسسة و بقيمة إجمالية 66.000 ون وبمعدل اهتلاك 10% لكنه اكتشف خطا في هذا المعدل ،حيث يجب تطبيق معدل 12 %.

4- نصف خسارة قيمة المواد واللوازم أصبحت بدون هدف ويقدر مخزون العمل بـ 25 % من القيمة الحقيقية للمواد واللوازم.

5- من بين التثبيتات المالية توجد سندات مساهمة بقيمة 31.680 ون قررت المؤسسة خلال 2016 التنازل عن ربعها في سنة 2017.

6- إن خسائر القيمة عن حسابات الزبائن مكونة لأربعة زبائن :

–الزبون (أ) : 15 % من قيمة الخسائر الإجمالية المكونة خاصة بهذا الزبون و تمثل 30 % من قيمته الإجمالية، وتضح انه سوف يسدد كل ما عليه خلال سنة 2017.

–الزبون (ب) : 20 % من قيمة الخسائر الإجمالية المكونة خاصة بهذا الزبون و تمثل 55 % من قيمته الإجمالية، وتضح انه سوف يسدد ما قيمته 65 % مما عليه خلال سنة 2018.

–الزبون (ج) : 35 % من قيمة الخسائر الإجمالية المكونة خاصة بهذا الزبون و تمثل 50 % من قيمته الإجمالية، وتضح انه سوف يسدد نصف مما عليه خلال سنة 2018.

–الزبون (د) : خصص له باقي الخسائر، وتمثل 40% من قيمته الإجمالية وتضح انه سوف يسدد ما قيمته 10 % مما عليه خلال سنة 2019.

7- مؤونة الأعباء تتمثل في مخصصات المعاشات ومكملات التقاعد لعدد من العمال الذين تم إحالتهم على التقاعد في سنة 2017 واتضح أنها مبرة بنسبة 80% وسيتم تسديدها خلال سنة 2017 .

8- الاقتراض لدى مؤسسات القرض تتعلق بقرضين طويلا الأجل:

- القرض الأول تم الحصول عليه عند بداية نشاط المؤسسة بقيمة 396.000 ون ويسدد على مدة 8 سنوات.
- القرض الثاني فتم الحصول عليه في 2015/01/01 ويسدد لمدة 7 سنوات.

9- قامت المؤسسة في 2015/01/01 بإبرام عقد إيجار تمويلي لاقتناء معدات إنتاج عمرها الإنتاجي 8 سنوات بالخصائص الآتية:

— سعر شراء المعدات المدون في العقد 324.375 ون، علما أن القيمة السوقية لهذه المعدات بلغت 326.000 ون ؛

— مدة العقد 6 سنوات بدفعات إيجار سنوية تقدر بـ 80.000 ون تدفع في نهاية كل سنة؛

— قيمة خيار الشراء في نهاية السنة السادسة تقدر بـ 50.000 ون والتي ترافق القيمة المتبقية للمعدات في بداية السنة الموالية؛

— معدل الفائدة 15%؛

— علما كذلك بأن المؤسسة قررت الاحتفاظ بهذه المعدات .

10- معدل الضريبة 25%.

التمرين الرابع:

1. قدم تفسيرا لقيم النسب المالية الآتية:

النسبة	القيمة	التفسير

التمويل الدائم	1,2	
الاستقلالية المالية (الأموال الخاصة/الديون)	1,32	
القدرة على الوفاء	0,4	
السيولة العامة	0,9	
السيولة المختصرة	0,2	

سلسلة تمارين رقم 02 جدول تدفقات الخزينة

التمرين الاول:

لتكن لدينا الميزانية الختامية لمؤسسة عمومية اقتصادية كمايلي:

ر/ح	الأصول	الصافي 2011	ر/ح	الخصوم	الصافي 2011
	الأصول غ الجارية	5200000		الأموال الخاصة	5500000
205	علامة تجارية	500000	101	رأس المال الإجتماعي	4500000
211	أراضي	2000000	103	علاوة الإصدار	500000

215	معدات و أدوات	1000000	106	الإحتياطات	200000
2182	معدات نقل	1500000	120	نتيجة السنة المالية	300000
273	سندات مثبتة	200000		الخصوم غ الجارية	500000
			164	قروض مصرفية	500000
	الأصول الجارية	2800000		الخصوم الجارية	2000000
30	منتوج تام	1000000	401	موردو المخزونات	1500000
411	الزبائن	1200000	519	إعتمادات بنكية	500000
53	صندوق	600000			
	مجموع الأصول	8000000		مجموع الخصوم	8000000

وإليك بعض المعلومات المستخرجة من جداول المؤسسة:

البيان	المبالغ
حيازة التثبيتات المادية و المعنوية:	
حيازة علامة تجارية	350000
سيارة	700000
التنازل عن التثبيتات المادية: آلة انتاجية	
القيمة الإجمالية للآلة	300000
الإهتلاك المتراكم للآلة	150000
سعر التنازل	170000
التثبيتات المالية	
فائدة مقبوضة	20000
الأصول الجارية	
حقوق مقبوضة عن الزبائن	1000000
مدفوعات للموردين	700000
مدفوعات للمستخدمين	250000
فوائد مدفوعة	40000
ضرائب مدفوعة عن النتائج	57000
الأموال الخاصة	

علاوات إصدار أسهم	500000
مكافآت مدفوعة للمساهمين	220000
القروض المصرفية	
قرض جديد	400000
تسديد قسط قرض	120000
رصيد الخزينة في 12/31/ 2012	103000

المطلوب :قم بإعداد جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة لهذه المؤسسة لسنة2012 والتعليق على وضعية الخزينة؟

التمرين الثاني:

لتكن لدينا الميزانية الختامية لمؤسسة عمومية تجارية كمايلي:

الأصـول	الصافي 2012	الصافي 2011	الخصـوم	الصافي 2012	الصافي 2011
مصاريف البحث و للتطوير	150000	-	رأس المال الاجتماعي	2700000	2500000
أراضي	250000	250000	علاوة الإصدار	50000	-
			فرق اعادة التقدير	360000	
معدات و أدوات	450000	550000	الاحتياطات	200000	150000
معدات نقل	840000	500000	نتيجة السنة المالية	100000	80000
			قروض مصرفية	1600000	900000
			ضرائب مؤجلة	–	20000
بضائع	1000000	800000	موردو المخزونات	1200000	600000
الزبائن	2000000	1600000	الإعتمادات البنكية	350000	250000
صندوق	1870000	800000			
مجموع الأصول	6560000	4500000	مجموع الخصوم	6560000	4500000

وجدول حسابات النتائج لسنة 2012:

ر/ح	البيـــان	2012	2011

70	رقم الأعمال	750000	720000
74	إعانات الإستغلال	107500	-
	إنتاج السنة المالية	857500	720000
60	مشتريات مستهلكة	400000	60000
62/61	خدمات و إستهلاكات أخرى	100000	70000
	إستهلاك السنة المالية	500000	130000
	القيمة المضافة	357500	590000
63	- مصاريف المستخدمين	60000	50000
64	- ضرائب و رسوم مدفوعة	20000	20000
	الفائض الإجمالي للإستغلال	277500	520000
752	+ نواتج عملياتية أخرى	120000	-
652	- أعباء عملياتية أخرى	-	90000
681	- مخصصات الإهتلاكات والمؤونات	510000	300000
781	+ إسترجاع المؤونات والخسائر	262500	-
	النتيجة العملياتية	150000	130000
76	منتوجات مالية	-	-
661	مصاريف مالية(فوائد مالية)	10000	20000
	النتيجة المالية	(10000)	(20000)
	النتيجة العادية قبل الضريبة	140000	110000
695	ضرائب واجبة الدفع على النتائج	40000	30000
693	ضرائب مؤجلة	-	-
	النتيجة الصافية للأنشطة العادية	100000	80000
-77 67	النتيجة غير العادية	-	-
	النتيجة الصافية للسنة المالية	100000	80000

حيث كانت حركة التثبيتات في 2012 كمايلي

البيان	صافي 2011	الحيازة	الصافي للمتنازل عنه	مخصص الإهتلاك	صافي 2012
مصاريف البحث والتطوير	-	150000	-	-	150000

أراضي	250000	–	–	–	250000
معدات وأدوات	550000	–	–	100000	450000
معدات النقل	500000	490000	100000	50000	840000
المجموع	1300000	640000	100000	150000	1690000

مع العلم أن المؤسسة في 05 جانفي 2012 تنازلت عن مايلي:

التثبيت	التكلفة التاريخية	الإهتلاك المتراكم	القيمة المحاسبية الصافية	سعر التنازل
شاحنة	400000	300000	100000	200000
ألة	200000	200000	0	20000
المجموع	600000	500000	100000	220000

كما سددت قسط من القروض المصرفية قدره 100000دج، وأن نسبة الرسم على القيمة المضافة هي 17%.

وان جدول حركة القروض وما يماثلها كمايلي:

البيان	صافي2011	قروض واعتمادات جديدة	التسديدات	صافي 2012
قروض مصرفية	900000	800000	100000	1600000
اعتمادات بنكية	250000	100000	–	350000
المجموع	1150000	900000	100000	1950000

المطلوب:

1-إعداد جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة وفق النظام المحاسبي المالي؟ والتعليق عليه؟

2- إعداد جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة وفق النظام المحاسبي المالي و التعليق على وضعية الخزينــة ؟

الفهرس:

الفصل الأول: مدخل للتحليل المالي

الفصل الثاني: دراسة و تحليل الميزانية المالية

الفصل الثالث:المؤشرات و النسب

الفصل الرابع: دراسة و تحليل_جدول حسابات النتيجة (قائمة الدخل)

الفصل الخامس: دراسة و تحليل التدفقات النقدية: قائمة تدفقات الخزينة

سلسلة تمارين